مصدرو الحمضيات: قرار دعم التصدير لم يطبق بالشكل الصحيح

| طرطوس- الوطن

تنفيذاً لما تقرر في مجلس الوزراء خلال تشرين الثاني الماضي صدر قرار من وزارة الاقتصاد بدعم تصدير مادة الحمضيات بمبلغ ١٦٠٠ دولار (ما يعادلها بالليرات السورية) للحاوية الواحدة أو الشاحنة التي يتم تصديرها بحراً أو براً وذلك تشجيعاً لتسويق ما يمكن تسويقه للخارج من موسم الحمضيات الحالي ومن باب الدعم لهذه الزراعة ومنتجيها ومصدريها وبغية منافسة إنتاج بعض الدول الأخرى في الأسواق العالمية.

وبعد صدور هذا القرار تحرك عدد من المصدرين وقاموا بتسويق وتصدير كميات من الحمضيات إلى خارج القطر آخذين بالحسبان الدعم الحكومي لتسديد الخسائر التي يتكبدونها أثناء المنافسة بالأسعار وكلف النقل العالية... حيث تم تصدير نحو ثلاثة آلاف طن إلى روسيا من صنف الماوردي عبر البحر والبر وبضعة آلاف إلى دول أخرى عبر المنافذ البرية لكن المفاجأة التي واجهها هؤلاء تمثلت بقرار هيئة دعم الصادرات عندما حددت باجتهاد منها وزن الحاوية أو الشاحنة التي تستحق الدعم بـ٢٩ طناً وهذا مخالف للوزن الحقيقي للحاوية أو البراد والذي لا يتجاوز ٢٣ طناً في أحسن حالاته ما أدى إلى حرمانهم من الاستفادة من قرار مجلس الوزراء كلياً أو جزئياً وفق ما أكده بعض المصدرين الذين راجعونا في مكتب الصحيفة بطرطوس متسائلين على أي أساس حددت هيئة الصادرات وزن الحاوية أو البراد... علماً بأن كافة الفواتير الخاصة بشحن البرادات خلال السنوات الماضية لم يتجاوز وزن البراد القائم ٢٢ طناً فكيف تم احتسابها ٢٩ طناً..؟

وقالوا: إن هذا الإجراء يفرغ قرار الدعم من مضمونه وينعكس سلباً على التصدير في السنوات القادمة وعلى هذه الزراعة مؤكدين أنهم قاموا بتصدير كميات جيدة من الحمضيات متحملين التكاليف العالية للشحن والأسعار المنافسة للدول المجاورة.. معتمدين على قرار الدعم الذي من شأن تطبيقه بشكل صحيح التخفيف من الخسائر والتكاليف الباهظة التي تكبدوها وطالبوا بإعادة النظر بتحديد وزن الحاوية أو الشاحنة

وفي اتصال هاتفي مع مصدر مسؤول في هيئة دعم الصادرات أكد أنه مع إعادة النظر بتحديد الوزن في ضوء المعطيات الدقيقة التي يمكن أن يتم تقديمها للهيئة من المصدرين والجهات العامة المعنية وبحيث يتم إفادة المصدرين من القرار بشكل ينسجم مع الغاية التي صدر من أجلها.

٥٧٦ مليوناً إيرادات صوامع حمص و٢٠٤ ملايين أرباحها في عام

تفريغ ٣٧ باخرة بإيرادات وصلت إلى ٣٢٠ مليوناً

| حمص- نبال إبراهيم

بيّن مدير فرع الشركة العامة لصوامع الحبوب في حمص محمود صليبي لـ«الوطن» أن القيمة الإجمالية لإيرادات الفرع من تخزين مختلف أنواع الحبوب خلال عام ٢٠١٨ وصلت إلى نحو ٥٧٦ مليون ليرة سورية، ولقد حقق الفرع أرباحاً منها بقيمة مالية تجاوزت ٢٠٤ ملايين ليرة سورية.

وأشار صليبي إلى أن الشركة العامة للصوامع شركة ذات طابع اقتصادي تعتمد في طبيعة عملها على تخزين الحبوب بأنواعها (قمح- شعير- ذرة- فول الصويا وغيرها من الحبوب) وتتقاضى أجوراً لقاء تخزين وتعقيم وتهوية وغربلة الحبوب.

ولفت إلى أن كمية إدخالات الحبوب إلى وحدة صومعة الحبوب في طرطوس وصلت إلى نحو ٣٨٨ ألف طن خلال العام الماضي، على حين بلغت كمية إخراجات الحبوب منها إلى كل أنحاء القطر حوالي ٤٠٨ آلاف طن من مختلف أنواع الحبوب، وأن عدد البواخر التي تم تفريغها ٣٧ باخرة بإيرادات إجمالية وصلت إلى ٣٢٠ مليون ليرة سورية.

وكشف صليبي أن فرع الشركة في حمص يسعى حالياً إلى إعادة تأهيل التفريعة السككية الخاصة بوحدة صومعة حمص التي تم تدميرها بفعل الإرهاب في موقعي قزحل وسنيسل بتكلفة ٢٤٦ مليون ليرة سورية، مشيراً إلى أنه من المتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذ أعمال التأهيل للتفريعة السككية ووضعها بالخدمة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩ الجاري، ما يؤثر إيجاباً في العائدية الاقتصادية للفرع من خلال زيادة نسب التخزين في وحدة حمص وخفض التكاليف والنفقات بمقدار ٦٠ بالمئة نتيجة لنقل الحبوب من المرفأ إلى الصوامع بوساطة القطارات بدلاً من الشاحنات، باعتبار أن تكلفة نقل الطن الواحد من الحبوب في الشاحنات تصل إلى ٤ آلاف ليرة سورية على حين تبلغ تكلفته في القطارات ١٨٠٠ ليرة سورية فقط، مؤكداً أنه وبعد وضع التفريعة السككية بالخدمة ستزداد إيرادات الفرع بمقدار عشرات الأضعاف سنوياً مقارنة بعدم إعادة تأهيلها وتفعيلها.

وأكد أن الفرع يقوم حالياً بإعادة تأهيل وحدة التصنيع المركزية التابعة له وصيانة الآلات فيها بعد توقفها عن العمل وخروجها عن الخدمة لمدة أكثر من ٧ أعوام من سنوات الأزمة وذلك بخبرات وطنية ومحلية، مبيناً أن هذه الوحدة (المعمل) تعمل على تصنيع خطوط إنتاج وحدات صوامع الحبوب إضافة إلى تصنيع قطع التبديل اللازمة لجميع الصوامع المتوزعة على مختلف أنحاء القطر خلال فترة الصيانات الدورية لها، لافتاً إلى أنه من المتوقع أن توضع هذه الوحدة بالخدمة خلال النصف الثاني من العام الحالي.

مؤسسة الإعلان تدرس تقاضي تعرفة عن إعلانات الفيسبوك!!

الأخرس: ضبط شركات تبيع كوبونات من دون ترخيص

| راما محمد

كشف مدير المؤسسة العربية للإعلان أيمن الأخرس عن بدء العمل على إطلاق منصة إلكترونية للمؤسسة تساعد في التحكم بالإعلانات عبر الإنترنت وتطبيقات الواتساب والفيسبوك.

وأوضح الأخرس في حديث خاص مع «الوطن» أن العمل على المنصة يجري بالتعاون مع جهات أخرى وبالتنسيق مع وزارة الإعلام، مشيراً إلى أن تنظيم العمل الإعلاني الإلكتروني عبر مواقع التواصل سيكون بناءً على المخرجات والأسس التي يقوم عليها قانون الإعلام بعد صدوره.

ولفت إلى عدم وجود أي رقابة للمؤسسة على الإعلانات عبر صفحات الفيسبوك، منوهاً بإمكانية تطبيق الرقابة بعد إطلاق المنصة الإلكترونية ولكن ليس بشكل مطلق؛ لكونه موقع تواصل عالمياً حسب تعبيره، مشيراً إلى أن التعريفات التي ستتقاضاها المؤسسة عن هذه الإعلانات لا تزال ضمن الدراسة، منوهاً بأن المؤسسة ليست مؤسسة جباية والمهم لديها تنظيم الإعلانات وضبطها من حيث المستوى والقيمة شكلاً ومضموناً.

وكشف الأخرس عن ضبط وإيقاف الأجهزة المختصة لشركات عدة تبيع كوبونات وحسومات من دون الحصول على الموافقات اللازمة، لافتاً إلى وجود شركة واحدة مرخصة في هذا المجال، موضحاً أن الشركة تبيع كوبونات تحمل ختم المؤسسة إلى جانب وجود آلية لوضع ترقيم متسلسل لجميع البطاقات، معيداً السبب في عدم إتاحة الحصول على الكوبونات بشكل مجاني إلى أن البطاقات نفسها تحمل حسومات إضافة إلى وجود نفقات لفريق العمل، فضلاً عن دخول المشتري للكوبون بسحب على الجوائز بإشراف من المؤسسة.

وأكد الأخرس إزالة بعض لوحات الإعلان الطرقي في المحافظات، معيداً ذلك إلى وجود عمل تنظيمي للوحات بالتنسيق مع وزارة الإعلام ووزارة الإدارة المحلية والمحافظات جميعها، لافتاً إلى أن التنظيم بدأ بشكل كبير في مدينة حماة لقرب موعد مهرجان الربيع، مشيراً إلى إزالة اللوحات بشكل كامل في المرحلة الأولى بهدف إعادة الرونق لشوارع المدينة بعد حالة من التشوه البصري شهدتها المدينة نتيجة تداخل اللوحات وعدم دقة تركيبها، فضلاً عن عدم التزام شركات الإعلان بالضوابط والقوانين ما أدى إلى سوء بالمشهد العام للمدينة.

ولفت إلى وجود لجان مشكلة بين المؤسسة ووزارة الإعلام ووزارة الإدارة المحلية والمحافظات لوضع خريطة رقمية للوحات الإعلانية لجميع المحافظات وبناءً عليه اختيار المواقع وقياس وشكل اللوحات وتوزعها وإذا ما كانت تقليدية أو إلكترونية، إلى جانب إعادة توزيع الإعلانات لشركات الإعلان الطرقي، منوهاً بوجود تنسيق مع شركات الإعلان الطرقي للوصول إلى نتيجة مناسبة لجميع الأطراف، مؤكداً أن بعض الشركات فعالة وبعضها الآخر ما زال متوقفاً إلى جانب وجود طلبات لترخيص شركات جديدة، مشيراً إلى أنه وبعد زيارة جرد للوحات الإعلانية في الرقة تبين وجود دمار كامل فيها، فضلاً عن عدم البدء بصيانة وتشغيل اللوحات الإعلانية بعد في دير الزور.

وأكد الأخرس أن اللوحات الرقمية التي يجري تركيبها حالياً بشكل متسارع لا تعود ملكيتها إلى المؤسسة بل إلى شركات الإعلان الطرقي بدعم من المؤسسة، موضحاً أن هذه اللوحات مكلفة إذ تبلغ تكلفة تأسيس اللوحة منها بقياس ١٢ م٣ بين ١٤ و١٥ مليون ليرة، فضلاً عن تكلفة تشغيلها وصيانتها وتبديل الإعلانات ما يشكل عبئاً على المستثمر.

ولفت الأخرس إلى تركيب ٢٥٤ لوحة إعلانية تابعة للمؤسسة على طريق المطار بدمشق مؤخراً، مشيراً إلى توجه المؤسسة لإكمال تركيب ٢٠٠ لوحة على أعمدة الإنارة على طول الطريق وإنارة هذه اللوحات، منوهاً بأن المؤسسة بصدد تأهيل واستثمار اللوحات الإعلانية المهترئة داخل المدن.

وبيّن مدير المؤسسة أن سوق الإعلان في البلاد شهدت تحسناً ملموساً، إلى جانب وجود زيادة في أرباح المؤسسة عن الأعوام السابقة، مؤكداً عدم وجود قيمة دقيقة لأرباح المؤسسة العام الماضي لكون أعمال الجرد لا تزال مستمرة في المركز المالي للمؤسسة، إضافة إلى وجود حصص ضمن إيرادات المؤسسة تعود لوزارة الإدارة المحلية واتحاد الصحفيين وخزينة الدولة وغيرها، مشيراً إلى أن السوق الإعلانية تشهد توقفاً بعض الشيء نتيجة الوضع الاقتصادي الحالي، متوقعاً انطلاقتها مع بداية شهر رمضان القادم.

وعما يتعلق بخطة المؤسسة خلال رمضان القادم، أشار الأخرس إلى محاولة المؤسسة التدخل والسيطرة بشكل أكبر على مستوى المضمون الإعلاني، رغم أن الثغرات بقوانين وآليات عمل المؤسسة لا تزال موجودة، مؤكداً وجود دراسة لدى الجهات المعنية بخصوص ذلك بما يضمن مقدرة أكبر للمؤسسة بالمتابعة لتحسين سوق الإعلان.

وأشار الأخرس إلى شبه جاهزية البرامج الخاصة بالمؤسسة خلال رمضان القادم بانتظار إقرارها من مجلس الإدارة، منوهاً بدراسة التعرفة المناسبة خلال الشهر للإعلانات لتكون مرضية لجميع الأطراف وتتضمن نشرات مجانية وحسومات، وخاصة أن معظم الشركات تحتفظ بإعلاناتها لحين قدوم شهر رمضان، كاشفاً عن إمكانية عقد اتفاق مع إحدى قنوات الإعلام الخاصة لضبط الإعلانات فيها.

١٢ ألف إصابة لشمانيا في الرقة وإصابة بلهارسيا

مدير الصحة: ظهور السل والبلهارسيا في ريف الرقة الشمالية

| قصي أحمد المحمد

كشف مدير صحة الرقة جمال العيسى لـ«الوطن» عن وجود ما يقارب من ١٢ ألف إصابة تقريباً بمرض اللشمانيا في محافظة الرقة، منها ٤ آلاف مصاب في المناطق التي تقع تحت سيطرة قوات «قسد»، ونحو ٨ آلاف مصاب في المناطق المحررة.

وأكّد العيسى عودة مرض خطير إلى أبناء المحافظة غير المحررة وهو البلهارسيا الذي ظهرت أعراضه على حالة منفردة منذ أسبوع، مشيراً إلى افتتاح مركز الخدمات السنية في دبسي عفنان منذ ما يقارب أسبوعين، إضافة إلى تزويد الريف المحرر بعيادة نسائية متنقلة.

وأشار العيسى إلى قيام مديرية الصحة بجميع حملات اللقاحات المطلوبة خلال شهر شباط الماضي في المحافظة كاملة، وخاصة الموجودة تحت سيطرة قسد، مبيناً أنّ عدد الأطفال الذين استهدفوا في الحملة ما يقارب ١٨٢ ألف طفل دون عمر ٥ سنوات، مؤكداً إتمام عملية تلقيح نحو ١٦٢ ألفاً منهم.

ولفت مدير الصحة إلى أنّ وضع الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في الريف المحرر في تطور مستمر، وهي نحو الأفضل من حيث الجودة وعدد الخدمات المقدمة، مبيناً أنّه يتم تقديم خدمات اللقاحات الروتينية بكافة أنواعها وحملات أخرى لمعالجة مرضى اللشمانيا وداء السكري ومتابعة موضوع الخدمات الطبية الإنجابية.

المناطق المحررة

وكشف العيسى عن بدء انتشار غير مضبوط لمرض اللشمانيا بين أبناء المحافظة منذ بداية أيلول من العام ٢٠١٨، مؤكّداً أنّ عدد المصابين بلغ نحو ٨ آلاف مصاب قاموا بمراجعة الصحة وتم تقديم العلاج الخاص لهم في المستوصفات، موضحاً أنّه شفي من بينهم نحو ٤٥٠٠ مصاب، وبقي بحدود ٣٥٠٠ مصاب حالياً يتلقون العلاج.

وأشار إلى أنّ الوضع الحالي أفضل بالمقارنة مع الشهور السابقة، لكون الإصابات التي ترد إلى المستوصفات أقل، مبيناً أنّه راجع المديرية بشهر تشرين الأول الماضي ما يقارب ٢٣٠٠ حالة، أما خلال الفترة القريبة الماضية فقد اكتشف نحو ٤٠٠ إصابة جديدة، مبيناً أنّ ضمن إطار متابعة مرضى داء السكري، تم افتتاح عيادات جديدة لتوزيع الأدوية اللازمة لهم من أنسولين وحبوب فموية وغيرها من الفيتامينات والمميعات.

وأوضح أنّ الخدمات الطبية الإنجابية بدأت بعض المراكز الطبية بتقديمها وتم تزويد مديرية الصحة بعيادة متنقلة نسائية مقدمة من الوزارة وهي عبارة عن مشفى متنقل مصغر يمكن أن تتم فيها الولادات النظيفة، لافتاً إلى أنّها قدّمت خدمات بالريف الغربي من الرقة بالوقت الحالي.

ولفت إلى أنّ الخدمات السنية بدأت أيضاً في مركز صحة «دبسي عفنان» حيث تم تجهيز عيادة سنية متكاملة، بدأت تقدم خدماتها منذ ما يقارب أسبوعين، بالإضافة إلى علاج جميع الإصابات الحادة والمزمنة وتقديم الأدوية المتوفرة لدى المديرية لجميع المواطنين.

وأكّد العيسى أنّه تمت مراقبة الدواء ومنذ شهرين تم إعطاء التحذيرات لافتتاح الصيدليات بصورة نظامية للأطباء والتأكيد على وجود شهادة صيدلي، مبيناً أنّه بلغ عدد المرخصين ٨ أطباء إلى الآن، مضيفاً، بالنسبة للاختصاصات الطبية قليلة لكون معظم الأطباء الذين افتتحوا عياداتهم حالياً عامين، حيث يوجد ما يقارب ١٥-٢٠ طبيباً حالياً في الريف المحرر.

وأكّد مدير الصحة أنّه تم التواصل مع منظمة الصحة العالمية لتزويد المناطق التي تقع تحت سيطرة ما يسمى «قوات الوحدات الكردية» بالأدوية التي تخص علاج مرض اللشمانيا، والتي يقدر عدد المصابين فيها نحو بين ٣-٤ آلاف مصاب، مبيناً أنّه تم تزويد مديرية الصحة بما يقارب ٢٠٠٠ أنبولة لعلاج المرض وتم توزيعها على بعض المراكز التي ينتشر فيها هذا المرض والبدء بالعلاج بالكوادر الطبية التابعة لمديرية الصحة، لافتاً إلى وجود ٢٢ مستوصفاً طبياً يقوم بتقديم خدمات اللقاحات الروتينية، بالإضافة إلى القيام بحملات اللقاح الوطنية وإيصال اللقاحات إلى كل أطفال الرقة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.

وأرجع العيسى سبب عدم وصول اللقاحات في هذه المناطق لما يقارب ٢٠ ألف طفل إلى عدم تعاون قوات قسد الموجودة في مناطق تل أبيض وما حولها.

وأكّد على أنّه تم تأمين أدوية للمصابين بمرض السكري عن طريق منظمة الصحة العالمية وبدأت كوادر المديرية بتأمين العلاج اللازم لهم ويقدر عدد المصابين بـ٤٠٠ - ٥٠٠ مريض وتم الحصول على ما يقارب ٢٢٠٠ أنبولة أنسولين.

وأشار إلى أنّ مرض السل أصبح ينتشر في هذه المناطق، مقدراً عدد المصابين بنحو ٤٢ مصاباً ما بين سل رئوي وخارج الرئة، مؤكّداً أنّه تم التواصل مع مديرية الصحة العالمية لتزويد المرضى بالأدوية المناسبة لعلاجهم.

وكشف العيسى عن انتشار جديد لمرض «البلهارسيا» ظهرت أعراضه لأول مرة على رجل عمره ٤٥ عاماً منذ أسبوع وهو من أبناء ريف الرقة الشمالي بجوار مدينة تل أبيض، مؤكّداً أنّه تم التواصل مع المريض وإيصال العلاج اللازم له، موضحاً أنّ هذه الحالة نادرة لكون المرض انقرض من المحافظة لأكثر من ٢٠ عاماً مضت، مرجعاً أسباب انتشار الأمراض المذكورة إلى قلّة الرعاية الصحية فيها، مشيراً إلى أنّ مرض «البلهارسيا» هو طفيلي يستقر في المثانة ويسبب حالة نزيف دموي دائمة وتقرحات بالجهاز البولي.

ومن جهة أخرى بيّن العيسى أنّ الكادر الإداري والطبي والفني في المديرية حالياً مشتت إلى حد ما ويتم العمل على تجميعه والاستفادة منه بما يتناسب مع الظروف الراهنة في المناطق الساخنة والمحررة، مؤكّداً وجود أطباء في المناطق المحررة وهم من أبناء المناطق ومكلفين حالياً بالعمل مع مديرية الصحة ضمن المستوصفات الموجودة في الريف الشرقي والريف الغربي من المحافظة.

وأشار إلى وجود مستوصف طبي واحد في الريف الغربي من المحافظة يقدم الخدمات الطبية ويوجد بالقسم الشرقي خط معدان - السبخة ٦ مستوصفات، بالإضافة إلى افتتاح منظومتين للإسعاف والطوارئ الأولى في الحمدانية أو «البوحمد» مجهزة بسيارتين إسعاف، والثانية في القسم الغربي بـ «دبسي عفنان» مزودة بسيارتين إسعاف أيضاً تقدم خدمة نقل المرضى على مدار الساعة والاسعافات إلى مشافي حلب ودير الزور.

وأكّد مدير الصحة أنّه خلال العام الحالي يوجد خطة طموحة لتقديم خدمات أكثر لأبناء المحافظة الصامدين بوجه التنظيمات الإرهابية، مبيناً أنّه يتم العمل على ترميم المراكز الصحية المتضررة والملحوظة بخطة إعادة الإعمار خلال العام ٢٠١٩ حيث يتم العمل على افتتاح مركز إسعاف وطوارئ شبيه بالمشفى المصغر يقدم خدمات طبية على مدار ٢٤ ساعة بعد الانتهاء من الترميم اللازم للمكان خلال الفترة القادمة.

وأكّد أنّه يتم العمل على زيادة عدد نقاط الإسعاف والطوارئ وزيادة عدد العيادات السنية في الريف الشرقي، إضافة إلى متابعة علاج مرضى اللشمانيا وإدخال العلاج بالأزوت السائل بالمشاركة مع الحقن الموضعية.

وأشار العيسى إلى وجود نحو ١١ مشفى حكومياً وخاصاً في الرقة وهي في المناطق غير المحررة حالياً، يعمل منها اثنان وهما مشفى الثورة الوطني ومشفى التولي، نافياً وجود إحصائيات دقيقة للمتواجدين في المناطق غير المحررة، مقدراً عدد السكان الموجودين بين ٢٠٠ - ٣٠٠ ألف.

مشفى توليد مصغر متنقل للولادات النظيفة